

١٩ - البنود المتصلة بالحالة بين أرمينيا وأذربيجان

نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن^٤، أشار ممثل أذربيجان إلى عدد من حالات العدوان على أراضي أذربيجان من جانب القوات الأرمينية وطلب، في جملة أمور، مناقشة المسألة في اجتماع مجلس الأمن. وقدم ممثل تركيا طلباً مماثلاً برسالة مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^٥.

وبرسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^٦، أحال ممثل أذربيجان نص مذكرة من وزارة خارجية بلده سجلت فيها احتجاجها بقوة لدى وزارة خارجية أرمينيا في أعقاب "قيام قوات مسلحة أرمينية في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٣ بانتهاك حدود دولة أذربيجان".

وبرسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^٧، رفض ممثل أرمينيا الاتهامات الموجهة إلى حكومة بلده وعرض وجهة نظر بلده بشأن الأحداث التي وقعت يوم ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٣ على طول الحدود بين أرمينيا وأذربيجان.

وفي الجلسة ٣١٩٤، المعقودة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن الرسائل المذكورة أعلاه في جدول أعماله.

وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثل أذربيجان، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجه الرئيس (باكستان) انتباه أعضاء المجلس إلى عدة وثائق أخرى^٨ وأعلن أنه قد أذن له، في أعقاب مشاورات أجريت في ما بين أعضاء مجلس الأمن، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس^٩:

يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء تدهور العلاقات بين جمهورية أرمينيا والجمهورية الأذربيجانية، وتضعيد الأعمال العدائية في نزاع ناغورني كاراباخ، ولا سيما غزو القوات الأرمينية المحلية لمنطقة كيلبدجار التابعة لأذربيجان. ويطالب المجلس بالوقف الفوري لجميع هذه الأعمال العدائية، التي تعرّض السلم والأمن في المنطقة للخطر، وبانسحاب هذه القوات.

ألف - بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن (بشأن توقف إمدادات السلع والمواد، وبخاصة إمدادات الطاقة، المرسله إلى أرمينيا وإلى منطقة ناخيتشيفان في أذربيجان)

المقرر المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣:
بيان من الرئيس

في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وفي أعقاب مشاورات مع أعضاء المجلس، أدلى الرئيس بالبيان التالي إلى وسائط الإعلام نيابة عن المجلس^١:

يعرب أعضاء مجلس الأمن عن بالغ قلقهم إزاء الأثر المدمر لانقطاع إمدادات السلع والمواد، لا سيما إمدادات الطاقة، إلى أرمينيا وإلى منطقة ناخيتشيفان في أذربيجان. ويلاحظون بقلق شديد أن اقتران هذا الانقطاع بشتاء قارس على نحو غير عادي قد جعل اقتصاد المنطقة وهياكلها الأساسية على وشك الانهيار، ونشأ عنه خطر حدوث مجاعة فعلاً.

ويحث أعضاء المجلس جميع البلدان التي في وضع يمكنها من المساعدة على أن تيسر تقديم الوقود والمساعدة الإنسانية. ويدعون حكومات المنطقة إلى أن تسمح بتدفق الإمدادات الإنسانية بحرية، ولا سيما الوقود إلى أرمينيا وإلى منطقة ناخيتشيفان في أذربيجان، وذلك لمنع ازدياد تدهور الحالة الإنسانية.

ويؤكد أعضاء المجلس مجدداً تأييدهم التام للجهود التي يبذلها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا للتقريب بين الأطراف وإقرار السلم في المنطقة. ويطلبون إلى الأطراف الموافقة على وقف إطلاق النار فوراً، وعلى الاستئناف المبكر للمحادثات في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وسيبقى أعضاء مجلس الأمن هذه المسألة قيد النظر.

باء - الحالة المتعلقة بناغورني كاراباخ

المقرر المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣
(الجلسة ٣١٩٤): بيان من الرئيس

برسائل مؤرخة ٣٠ و ٣١ آذار/مارس و ٢ و ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^٢، ورسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام^٣، ورسالتين متطابقتين مؤرختين ٥

^٤ S/25528.

^٥ S/25524.

^٦ S/25488.

^٧ S/25510.

^٨ رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أذربيجان (S/25483)؛ ورسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي الاتحاد الروسي وفرنسا (S/25499).

^٩ S/25539.

^١ S/25199.

^٢ S/25491، و S/25509، و S/25525، و S/25526، و S/25527.

^٣ S/25508.

استخدام أسلحة ثقيلة هي أمور باعثة على القلق بصورة خاصة. ويبدو أنها تشير إلى اشتراك ما يتجاوز القوى الإثنية المحلية فيها. وقد أدى القتال في إقليم كيلبدجار إلى نشوء حالة طوارئ إنسانية. فقد أسفر عن تشريد ما يقدر بعدد يبلغ ٥٠.٠٠٠ شخص، وحث الأمين العام على منح منظمات الإغاثة الدولية حق الوصول بلا عوائق إلى المنطقة للتأكد من الحالة الإنسانية وتزويد السكان المدنيين بالإغاثة.

وذكر الأمين العام أن النزاع القائم بين أرمينيا وأذربيجان حول ناغورني كاراباخ لا يمكن حله إلا بالوسائل السلمية. ولذلك فهو يحث بقوة جميع الأطراف على وقف القتال وعلى العودة إلى مائدة المفاوضات في إطار عملية مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ولقد كان الاتفاق الأخير المتعلق بالاختصاصات اللازمة لنوع فريق مراقبة متقدم تابع لذلك المؤتمر يمثل خطوة أولى مشجعة صوب بلوغ تسوية سلمية لهذا النزاع. وينبغي الآن إحراز تقدم سريع للتوصل إلى المزيد من الاتفاقات بشأن الوثائق المتبقية لكي يتسنى وزع مراقبي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في تلك المنطقة. وسيبقى الأمين العام على استعداد، على نحو ما كان طوال الاثني عشر شهراً الماضية، لإيلاء مؤازرته الكاملة الفعلية لجهود مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى عقد مؤتمر مينسك في أقرب وقت ممكن، ولتقديم المساعدة التقنية في وزع بعثة المراقبة التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي الجلسة ٣٢٠٥، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي أذربيجان وأرمينيا، بناءً على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (باكستان) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{١١} وإلى عدة وثائق أخرى^{١٢}. وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٢٢ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

^{١١} S/25695.

^{١٢} رسالة مؤرخة ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الدانمرك (S/25564)؛ ورسائل مؤرخة ١٢ و ١٣ و ١٥ و ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، على التوالي، موجهة إلى الأمين العام من ممثل أذربيجان (S/25584) و (S/25599) و (S/25603) و (S/25641)؛ ورسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أرمينيا (S/25626)؛ ورسالتان مؤرختان ٨ و ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣، على التوالي، موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل تركيا (S/25660)، و (S/25671)؛ ورسائل مؤرخة ٧ و ٨ و ١٢ و ١٤ و ١٩ و ٢٠ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة، على التوالي، إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أذربيجان (S/25553)، و (S/25573)، و (S/25582)، و (S/25583)، و (S/25585)، و (S/25602)، و (S/25625)، و (S/25634)، و (S/25635)، و (S/25650)، و (S/25660)، و (S/25664)، و (S/25684)، و (S/25685)؛ ورسالة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أذربيجان (S/25701).

وفي هذا السياق، فإن المجلس، إذ يؤكد من جديد سيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها، يعرب عن تأييده لعملية السلم لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ويعرب عن الأمل في أن يتبع الاتفاق الأولي الذي توصلت إليه مجموعة مينسك مؤخراً، بصورة عاجلة، اتفاقات بشأن وقف إطلاق النار، وجدول زمني لوزع المراقبين، ومشروع إعلان سياسي، وعقد مؤتمر مينسك في أقرب وقت ممكن.

ويحث المجلس الأطراف المعنية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للمضي في عملية السلم لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والامتناع عن أي عمل يعرقل التوصل إلى حل سلمي للمشكلة.

ويطالب المجلس أيضاً بإتاحة وصول جهود الإغاثة الإنسانية الدولية، دون عائق، إلى المنطقة وبخاصة إلى جميع المناطق المتضررة بالنزاع من أجل تخفيف معاناة السكان المدنيين.

ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بالتأكد من الوقائع، حسب الاقتضاء، وأن يقدم إلى المجلس، على وجه السرعة، تقريراً يتضمن تقييماً للحالة الفعلية. وسيبقى المجلس المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ (الجلسة ٣٢٠٥): القرار ٨٢٢ (١٩٩٣)

في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وعملاً بالبيان الرئاسي الصادر بتاريخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في ناغورني كاراباخ^{١١}. وأفاد الأمين العام في التقرير بأن رئيس جمهورية أذربيجان وجه انتباهه في رسالة شخصية مؤرخة ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ إلى اندلاع القتال في إقليم كيلبدجار في أذربيجان، وكان موقفه هو أن إقليم كيلبدجار هوجم بواسطة قوات من جمهورية أرمينيا ومن محيط ناغورني كاراباخ، أما حكومة أرمينيا فقد زعمت من الناحية الأخرى عدم مشاركة قوات عسكرية من جمهورية أرمينيا في الأعمال القتالية في إقليم كيلبدجار. وبعد ذلك أعطى الأمين العام تعليمات إلى ممثليه في أذربيجان وأرمينيا بأن يعملوا على التأكد من الوقائع ميدانياً.

وقال الأمين العام إن اشتداد القتال داخل ناغورني كاراباخ وحوّلها، وخصوصاً الهجمات التي شنت مؤخراً على إقليمي كيلبدجار وفيضولي في أذربيجان، تشكل تهديداً خطيراً لصون الأمن والسلم الدوليين في إقليم عموم عبر القوقاز بكامله. وقد حالت الأعمال القتالية دون إمكانية أن يقوم موظفو الأمم المتحدة بزيارة إقليم كيلبدجار نفسه، ومع ذلك فمن الواضح أنه كان هناك اندلاع مفاجئ للقتال في مواقع مختلفة في أذربيجان، خارج محيط ناغورني كاراباخ. كما أن التقارير الواردة عن

^{١١} S/25600.

وتحدث ممثل جيبوتي بعد التصويت فقال إن وفد بلده يشعر بالانزعاج لقبوله فكرة أن النزاع محلي وأن الجهة المرتكبة هي القوات الأرمينية المحلية وحدها. فالحقيقة هي أنه نزاع بين أرمينيا وأذربيجان. ويرى وفد بلده أنه من المستحيل أن يكون المرء متفائلاً ما دام المجلس يؤجل اتخاذ إجراء، من قبيل الإدانة، كحد أدنى، انتظاراً لنتيجة المفاوضات "المطولة" الجارية في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ولا يمكن أن يظل المجلس على هامش الأمور مدة طويلة للغاية في مواجهة عمل عدواني يمثل هذه الخطورة، تسبب في أزمة إنسانية كبيرة ويهدد السلم والأمن. وأضاف قائلاً إن وفد بلده يطالب بأن تقبل أرمينيا وأذربيجان وفقاً لإطلاق النار وبأن تنسحب أرمينيا من جميع الأراضي التي احتلتها أثناء العدوان الأخير^{١٣}.

وذكر ممثل فرنسا أن حكومة بلده تسترشد فيما يتعلق بالنزاع بثلاثة مبادئ، انعكست بأمانة في القرار المتخذ. أولاً، من الضروري الحيولة دون أن تتحول الاشتباكات إلى نزاع بين الدول. وفي هذا الصدد، يبدو أن ديباجة القرار تحقق توازناً معقولاً بين الإقرار بوجود توترات بين أرمينيا وأذربيجان والاعتراف بالطابع المؤسسي للقتال. ثانياً، ينبغي القيام بكل شيء ممكن لتحقيق تسوية عن طريق التفاوض. وتقوم فرنسا بدور نشط في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وبخاصة فيما أصبح يُعرف بأنه "مجموعة مينسك" لتيسير التوصل إلى تسوية من هذا القبيل. وقد اجتمعت مؤخراً لجنة من كبار مسؤولي مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في براغ. ومع أن وفد بلده يأسف لعدم استطاعة الطرفين التوصل إلى خاتمة لمفاوضاتهما في براغ، فإنه يرحب بإقرار المجلس، فيما يتعلق بالمسألة الرئيسية المتمثلة في انسحاب القوات، لصيغة حظيت بتأييد بالإجماع تقريباً في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. أما المبدأ الثالث فهو المساعدة الإنسانية، ومما يثلج صدر فرنسا بوجه خاص أن مجلس الأمن أكد مجدداً بقوة مبدأ حصول المدنيين دون عائق على المعونة^{١٤}.

وذكر ممثل المملكة المتحدة أن التصعيد الأخير للقتال يمثل تطوراً خطيراً جداً، يرر تماماً القرار الذي اتخذ تواتاً. وقد كان هناك اتجاه للهجمات العسكرية يدعو إلى الأسى، هو عدم استعداد الجانب الذي يكسب على الأرض في أي لحظة بعينها لبذل أي جهد للتوصل إلى حل وسط. وقد تزامن أيضاً أحدث هجوم مع تجدد المحاولات في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لاستئناف المحادثات. وتدين المملكة المتحدة دون تحفظ الهجوم الذي وقع في كيلبدجار وفيضولي وتدعو إلى انسحاب القوات فوراً. وهي لا ترى بديلاً عن تسوية سلمية، وهو ما يتطلب حلولاً توفيقية "يسجلها التاريخ" من جانب كلا الطرفين ويتطلب تعديلات في مواقفهما المعلنة. ويرى وفد بلده أن الحل الواقعي

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى البيانين اللذين أدلى بهما رئيس مجلس الأمن في ٢٩ كانون الثاني/يناير و٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣ بشأن النزاع المتعلق بناغورني كاراباخ.

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣،
وإذ يعرب عن بالغ قلقه لتدهور العلاقات بين جمهورية أرمينيا والجمهورية الأذربيجانية،

وإذ يلاحظ مع الخزع تصعيد الاشتباكات المسلحة، وخاصة الغزو الأخير لمنطقة كيلبدجار بأذربيجان من جانب القوات الأرمينية المحلية،
وإذ يساوره القلق لأن هذه الحالة تعرض السلم والأمن في المنطقة للخطر،

وإذ يعرب عن شديد قلقه لتشريد عدد كبير من المدنيين والحالة الطوارئ الإنسانية في المنطقة وبخاصة في منطقة كيلبدجار،
وإذ يؤكد من جديد احترام سيادة جميع الدول في المنطقة وسلامتها الإقليمية،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً حرمة الحدود الدولية وعدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق استخدام القوة،

وإذ يعرب عن تأييده لعملية السلم المتوخاة حالياً في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وإذ يقلقه بالغ القلق ما يمكن أن يخلفه تصعيد الاشتباكات المسلحة من أثر معطل على تلك العملية،

١ - يطالب بوقف جميع الاشتباكات والأعمال القتالية فوراً بغية إقرار وقف دائم لإطلاق النار، وبانسحاب جميع قوات الاحتلال فوراً من منطقة كيلبدجار وغيرها من المناطق الأذربيجانية التي جرى احتلالها مؤخراً؛

٢ - يحث الأطراف المعنية على استئناف المفاوضات فوراً من أجل حل النزاع في إطار عملية السلم التي تقوم بها مجموعة مينسك المبنية عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعيق حل المشكلة بالوسائل السلمية؛

٣ - يدعو إلى إتاحة وصول أنشطة الإغاثة الإنسانية الدولية دون عائق إلى المنطقة، وبصفة خاصة إلى جميع المناطق المتأثرة بالنزاع، من أجل التخفيف من معاناة السكان المدنيين، ويؤكد من جديد أن جميع الأطراف ملزمة بالامتثال لمبادئ القانون الإنساني الدولي وقواعده؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام القيام، بالتشاور مع الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومع رئيس مجموعة مينسك، بتقييم الحالة في المنطقة، وبصفة خاصة في منطقة كيلبدجار بأذربيجان، وتقديم تقرير آخر إلى المجلس؛

٥ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره النشط.

^{١٣} S/PV.3205، الصفحتان ٧ و٨.

^{١٤} المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و١٢.

من أجل وضع نهاية فورية لجميع أعمال القتال في المنطقة تفضي إلى الانسحاب العاجل لجميع القوات الأرمينية من أراضي أذربيجان، بما يشمل منطقة كيلبدجار ومنطقة لاتشين. وقال إن باكستان تدعو الدول المعنية إلى احترام سيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية احتراماً تاماً، وتدعوها إلى احترام حرمة الحدود الدولية لجميع الدول، وإلى الإحجام عن استعمال، أو التهديد باستعمال، القوة. وذكر أيضاً أن وفد بلده يفهم أن تعبير "المناطق الأذربيجانية التي جرى احتلالها مؤخراً"، في الفقرة ١ من القرار، يشمل في جملة ما يشملها، منطقة لاتشين^{١٨}.

المقرر المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣

(الجلسة ٣٢٥٩): القرار ٨٥٣ (١٩٩٣)

برسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^{١٩}، أحال ممثل أذربيجان رسالة من رئيس جمهورية أذربيجان بالنيابة طلب فيها أن ينعقد مجلس الأمن في جلسة عاجلة لمناقشة العدوان الأرميني المستمر في منطقة أقدام الأذربيجانية. وقدم ممثل تركيا طلباً مماثلاً برسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^{٢٠}.

وفي الجلسة ٣٢٥٩، المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن هاتين الرسالتين في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي أذربيجان وأرمينيا وتركيا، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابق^{٢١} وتلا تنقيحاً أدخل على مشروع القرار في شكله المؤقت^{٢٢}. ووجه انتباه أعضاء المجلس أيضاً إلى عدة وثائق أخرى^{٢٣}، من بينها رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل إيطاليا^{٢٤}، يحيل بها تقريراً من

الوحيد هو استمرار سيادة أذربيجان على ناغورني كاراباخ، مع منح الاستقلال الذاتي الحقيقي للسكان الأرمينيين المحليين. وذكر المتحدث أيضاً أن القرار المتخذ تواتراً ثمين لأنه يوفر مساندة متينة لعملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ويتضمن العناصر الأساسية لمشروع بيان لم يتسن الاتفاق بشأنه في براغ، نتيجة لمعارضة أحد الطرفين^{١٥}.

وقال ممثل فنزويلا إن أذربيجان وأرمينيا أصبحت لهما، نتيجة لعضويتها في الأمم المتحدة، حقوق وعليهما التزامات. إذ يحق لهما أن تجدا داخل الأمم المتحدة، وبخاصة داخل مجلس الأمن، هيئة محايدة وموضوعية تعبران فيها عن خلافاتهما. ولكن مما يترتب على ذلك بصفة أساسية أنهما ملزمان أيضاً باحترام الطوائف القومية الموجودة لديهما، وبكفالة احترام تلك الطوائف، واحترام أي أحد آخر يدعي علاقة خاصة معها، لجميع قواعد ومبادئ السلوك الدولي، التي أخذتاها على عاتقهما عندما وقعتا على ميثاق الأمم المتحدة. ومن اللازم أن تظهرها على وجه الخصوص، احترامهما المطلق لاستقلال كل منهما وسلامته الإقليمية وأن يتخليا عن استعمال القوة كسبيل لحل المنازعات. ويوجد جانبان للنزاع يثيران قلق وفد بلده بوجه خاص هما: من ناحية، يرى وفد بلده تشابهاً مقلقاً مع الحالة في يوغوسلافيا السابقة؛ ويرى، من الناحية الأخرى، مفهوماً مشوهاً لما ينبغي أن يكون الحق في تقرير المصير. وتشعر فنزويلا أن الهيئات الإقليمية يمكن أن تحدد حلولاً ولكن مجلس الأمن لا يمكن أن يتجنب مسؤوليته عن التمسك بنفس المبادئ التي يجب، في رأيه، الالتزام بها^{١٦}.

وأشار ممثل الاتحاد الروسي إلى أن الرئيس يلتسرين ناشد، في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، رئيسي أذربيجان وأرمينيا أن يوقفاً على الفور أعمال القتال وأن يبدأ في إجراء محادثات جديّة ترمي إلى تحقيق تسوية سلمية للنزاع. واقترح الرئيس يلتسرين أيضاً تقديم خدمات كوسيط، وقبل الطرفان عرضه. ويرغب الاتحاد الروسي في أن يرى حلاً عاجلاً للنزاع ويهيمه أن يساهم بنشاط وبجميع السبل الممكنة. ولا يعتبر الاتحاد الروسي مساعيه بديلاً عن جهود عموم أوروبا ولذا فهو يؤيد بنشاط نداء المجلس، الوارد في القرار، الذي يدعو جميع الأطراف إلى التفاوض بشأن مظلماهما في إطار مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. فالتسوية السياسية، التي تتحقق على أساس حل توفيقى متبادل وتنازلات متبادلة، هي وحدها التي يمكن أن تكون عنصراً دائماً للاستقرار في المنطقة^{١٧}.

وذكر الرئيس، متحدثاً بصفته ممثل باكستان، أن وفد بلده قد صوت تأييداً للقرار المتخذ تواتراً وذلك اعتقاداً منه بأنه سيسهم إسهاماً إيجابياً في الجهود السلمية الجارية في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا

^{١٥} المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و١٣.

^{١٦} المرجع نفسه، الصفحات ١٦ إلى ١٨.

^{١٧} المرجع نفسه، الصفحات ١٨ إلى ٢٠.

^{١٨} المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

^{١٩} S/26164.

^{٢٠} S.26168.

^{٢١} S/26190.

^{٢٢} انظر S/PV.3259، الصفحتان ٥ و٦.

^{٢٣} رسائل مؤرخة ٨ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٧ و٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أذربيجان (S/26079)، S/26129، S/26136 و S/26137، S/26143، S/26158، S/26159، S/26160، S/26161، S/26163، S/26181، S/26187، S/26188، S/26189، S/26193 و S/26194؛ ورسائل مؤرخة ٢٢ و٢٣ و٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أرمينيا (S/26135)، S/26154، S/26155، S/26156، S/26157؛ ورسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣ من رئيس المؤتمر المعني بناغورني كاراباخ المنفرد عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا S/26184.

^{٢٤} S/26184.

وإذ يؤكد من جديد أيضاً حرمة الحدود الدولية وعدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق استخدام القوة،

وإذ يعرب عن تأييده لعملية السلم المتوخاة حالياً في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وإذ يقلقه بالغ القلق يمكن أن يخلفه تصعيد الاشتباكات المسلحة من أثر معطل على تلك العملية،

١ - يطلب بوقف جميع الاشتباكات والأعمال القتالية فوراً بغية إقرار وقف دائم لإطلاق النار، وبانسحاب جميع قوات الاحتلال فوراً من منطقة كيلبدجار وغيرها من المناطق الأذربيجانية التي جرى احتلالها مؤخراً؛

٢ - بحث الأطراف المعنية على استئناف المفاوضات فوراً من أجل حل النزاع في إطار عملية السلم التي تقوم بها مجموعة مينسك المنبثقة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعيق حل المشكلة بالوسائل السلمية؛

٣ - يدعو إلى إتاحة وصول أنشطة الإغاثة الإنسانية الدولية دون عائق إلى المنطقة، وبصفة خاصة إلى جميع المناطق المتأثرة بالنزاع، من أجل التخفيف من معاناة السكان المدنيين، ويؤكد من جديد أن جميع الأطراف ملزمة بالامتناع لمبادئ القانون الإنساني الدولي وقواعده؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام القيام بالتشاور مع الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومع رئيس مجموعة مينسك، بتقييم الحالة في المنطقة، وبصفة خاصة في منطقة كيلبدجار بأذربيجان، وتقديم تقرير آخر إلى المجلس؛

٥ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره النشط.

وتحدث ممثل باكستان بعد التصويت فذكر أن بلده يدين العدوان الأرميني المستمر على جمهورية أذربيجان ويطلب بالانسحاب الفوري للقوات الأرمينية من جميع الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وتحت باكستان جمهورية أرمينيا على احترام سيادة الجمهورية الأذربيجانية وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وتدعو إلى إيجاد تسوية عادلة وسلمية للمشكلة على أساس احترام مبادئ السلامة الإقليمية للدول وحرمة الحدود الدولية المعترف بها. وموقف باكستان يتسق مع الموقف الذي اتخذته منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماع وزاري خاص عُقد في إسلام آباد في ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣. وتثني باكستان على الجهود التي بذلها رئيس مجموعة مينسك لإيجاد حل سلمي للصراع، وتعرب عن أملها في أن يعزز اتخاذ المجلس للقرار عملية السلام التي يضطلع بها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وتناشد باكستان جميع الأطراف المعنية أن تحجم عن أي عمل من شأنه أن يعرقل الحل السلمي للصراع وأن تشارك بجدية في المفاوضات الجارية في إطار فريق مينسك المنبثق عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا سعياً لتحقيق تسوية عادلة ومنصفة ودائمة^{٢٥}.

رئيس المؤتمر المعني بناغورني كاراباخ المتفرع عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، أعلم فيها رئيس المجلس ببعثة قام بها إلى منطقة القوقاز وإلى منطقة النزاع في ناغورني كاراباخ. وذكر أن الهدف من البعثة كان أن تحدد ما إذا كان يمكن، ومتى يمكن، أن يبدأ نفاذ "الجدول الزمني للخطوات العاجلة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣)" الذي توصلت إليه البلدان التسعة التي تؤلف مجموعة مينسك. وأوضح أن رئيس أرمينيا ورئيس أذربيجان بالنيابة أكدا كلاهما تأييدهما الكامل والصادق العزم للجدول الزمني لمجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وأصر كلاهما على أنه ينبغي أن يبدأ نفاذه في أقرب وقت ممكن وبدون أي تغييرات. ولكن في ناغورني كاراباخ كان موقف زعماء الطائفة الأرمينية المحلية مختلفاً تماماً، فبدا موقفهم تحكّمه الاعتبارات العسكرية بدلاً من الاعتبارات الدبلوماسية. بيد أن استيلاء القوى المعارضة على أقدم سبب نكسة خطيرة لعملية التفاوض. وشدد كذلك على أن عملية التفاوض التي يراها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ستستمر على الرغم من هذه النكسة، وينبغي تقديم مزيد من الدعم السياسي وممارسة الضغط السياسي من قبل المجتمع الدولي. واقترح في هذا الصدد بعض المجالات التي إذا اتخذ فيها المجلس إجراء مبكراً ستساهم في التوصل إلى التسوية السياسية للنزاع وفقاً للقرار ٨٢٢ (١٩٩٣).

وبعد ذلك طرح للتصويت مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويًا في شكله المؤقت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٥٣ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى البيانين اللذين أدلى بهما رئيس مجلس الأمن في ٢٩ كانون الثاني/يناير و ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣ بشأن النزاع المتعلق بناغورني كاراباخ،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه لتدهور العلاقات بين جمهورية أرمينيا والجمهورية الأذربيجانية،

وإذ يلاحظ مع الخزع تصعيد الاشتباكات المسلحة، وخاصة الغزو الأخير لمنطقة كيلبدجار بأذربيجان من جانب القوات الأرمينية المحلية، وإذ يساوره القلق لأن هذه الحالة تعرض السلم والأمن في المنطقة للخطر،

وإذ يعرب عن شديد قلقه لتشريد عدد كبير من المدنيين والحالة الطوارئ الإنسانية في المنطقة، وبخاصة في منطقة كيلبدجار،

وإذ يؤكد من جديد احترام سيادة جميع الدول في المنطقة وسلامتها

الإقليمية،

وقال ممثل الولايات المتحدة إن الاستيلاء على أقدم لا يمكن تبريره بأية حجة خاصة بالدفاع عن النفس. وقد عطل هذا العمل عملية السلم التي تقوم بها مجموعة مينسك والتي تعتبر الوسيلة الوحيدة الموجودة بالنسبة لجميع الأطراف لحل الصراع. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة جهود مجموعة مينسك وترى في القرار تأكيداً جديداً على الظروف اللازمة للسماح لهذه الجهود بالمضي قدماً^{٢٨}.

وقال ممثل هنغاريا إن وفد بلده يؤكد من جديد عدم جواز استخدام القوة لحيازة الأراضي، ويؤكد حرمة الحدود الدولية. ويرحب بالمطالبة في القرار بوقف جميع الأعمال العدائية وانسحاب القوات المحتلة، ويدعو إلى وصول جهود الغوث الإنساني الدولية دون عائق إلى المنطقة. وتؤمن هنغاريا إيماناً راسخاً بأن التعاون والدعم المتبادل فيما بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ينبغي أن يلعب دوراً رئيسياً في السعي من أجل إيجاد تسوية عادلة وسلمية للمشكلة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل صامتاً حيال استخدام القوة الغاشمة كوسيلة لتسوية المشاكل المعقدة والصعبة فعلا التي تراكمت منذ عقود والتي تجاهلتها الأنظمة السياسية السابقة أو كبتها. وأكد المتحدث أنه في غياب عمل دولي فعال ضد العنف العشوائي وأعمال الإبادة، يستخلص البعض أن أهدافهم يمكن تحقيقها من خلال العدوان وأنه يمكن الاستيلاء على الأراضي عن طريق استخدام القوة وطرد مئات الآلاف من الناس من أراضيهم دون عقاب. وتؤمن هنغاريا إيماناً راسخاً بأن الطريقة التي يستجيب بها مجلس الأمن لأحداث كهذه لها أهمية حاسمة بالنسبة لصون السلم والأمن الدوليين^{٢٩}.

المقرر المؤرخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ (الجلسة

٣٢٦٤): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^{٣٠}، أحال ممثل أذربيجان رسالة موجهة من رئيس جمهورية أذربيجان بالنيابة، تتضمن طلباً لعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن فيما يتعلق بمواصلة أرمينيا عدوانها على أذربيجان وعدم امتثال الجانب الأرميني لقراري مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و٨٥٣ (١٩٩٣). وقدم ممثل تركيا طلباً مماثلاً في رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^{٣١}، ذكر فيها أيضاً أن بلده لن يقبل حيازة الأراضي باستعمال القوة وأن أعمال أرمينيا تشكل ضربة خطيرة للاستقرار في منطقة مجاورة لتركيا وكذلك للسلم والأمن الدوليين. وبرزت مؤرخة ١٨

وقال ممثل فرنسا إن وفد بلده يُسره أن المجلس قد تمكن من أن يتخذ بسرعة وبالإجماع القرار ٨٥٣ (١٩٩٣). فالأحداث الأخيرة التي اتسمت بقيام القوات الأرمينية المحلية بشن هجمات على أقدم، انتهاكاً للالتزامات التي تم التعهد بها أثناء البعثة الأخيرة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إلى المنطقة، تستحق إدانة واضحة. وهذا ما ينص عليه القرار دون لبس. ويؤكد القرار أيضاً على مبدأين متمسك بهما حكومة بلده بشكل خاص: أولهما، تأييد المجلس للجهود التي تبذلها مجموعة مينسك التابعة لمجلس الأمن والتعاون في أوروبا من أجل إيجاد تسوية سلمية للصراع. وثانياً، حرية وصول المساعدات الإنسانية وإعادة الروابط الاقتصادية في المنطقة. ولقد أولت فرنسا منذ وقت طويل اهتماماً خاصاً لهذا الصراع المؤلم الذي يمس منطقة ناغورني كاراباخ وتعتقد أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية. وفرنسا، وهي عضو في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وتضطلع بدور نشط أيضاً في إطار مجموعة مينسك، لن تدخر جهداً للعمل على الصعيد المتعدد الأطراف أو الثنائي من أجل تيسير نجاح عملية السلام التي يضطلع بها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ولذلك فهي ترحب بالخطوة الأولى التي اتخذت في اليوم السابق، والتي تمثلت في إبرام اتفاق بين السلطات الأذربيجانية وسلطات ناغورني كاراباخ لتمديد وقف إطلاق النار^{٣٢}.

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن القيادة الروسية تشعر ببالغ القلق إزاء الأعمال الهجومية التي قامت بها الوحدات المسلحة من أرمن ناغورني كاراباخ، والتي أدت إلى الاستيلاء على بلدة أقدم الواقعة خارج حدود ناغورني كاراباخ. وهذه الأعمال تحدث بالرغم من التأكيدات التي قدمها الممثلون الرسميون الأرمن إلى الجانب الروسي بأن الوحدات الأرمينية في ناغورني كاراباخ لن تقوم بأية عمليات هجومية برية وأنه ليس في نيتها مهاجمة أقدم. غير أنه حدثت بعض التطورات الإيجابية في الحالة فيما يتعلق بصراع ناغورني كاراباخ. فقد عقدت جلسة يوم ٢٨ تموز/يوليه بين السلطات الأذربيجانية وسلطات ناغورني كاراباخ اتفق فيها الجانبان على تمديد وقف إطلاق النار لفترة ستة أيام إضافية وعقد مؤتمر قمة في القريب العاجل بين زعماء الجمهورية الأذربيجانية وناغورني كاراباخ. ويتوجب على المجتمع الدولي أن يرحب بالتغيرات الإيجابية في مواقف الأطراف المعنية، وينبغي أن يحثها على التعجيل بتوقيع اتفاقات مقبولة على نحو متبادل. ولا تقلل هذه التغيرات الإيجابية في الحالة من أهمية الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية والانسحاب الفوري الكامل للقوات المسلحة لأرمن ناغورني كاراباخ من جميع المناطق المحتلة في أذربيجان^{٣٣}.

^{٢٨} المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و١٢.

^{٢٩} المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

^{٣٠} S/26318.

^{٣١} S/26319.

^{٣٢} المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و٨.

^{٣٣} المرجع نفسه، الصفحات ٨ إلى ١٢.

السلم التي يضطلع بها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ويلاحظ على وجه الخصوص الفرصة التي أتاحتها الجولة الراهنة من محادثات مجموعة مينسك للأطراف في النزاع لكي تعرض آراءها مباشرة. وفي هذا السياق فإن المجلس يطلب إلى جميع الأطراف أن تستجيب بشكل إيجابي ضمن الإطار الزمني المتفق عليه للصيغة المعدلة التي أعدتها مجموعة مينسك في ١٢ آب/أغسطس للجدول الزمني للخطوات العاجلة التي يتعين اتخاذها لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) والامتناع عن القيام بأي أعمال يكون من شأنها إعاقة التوصل إلى حل سلمي. ويرحب المجلس باعتماد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا إيغاد بعثة إلى المنطقة لتقديم تقرير عن جميع جوانب الحالة.

وفي ضوء هذا التصعيد الأخير للنزاع، فإن المجلس يؤكد بقوة مجدداً الدعوة التي وجهها إلى الدول في قراره ٨٥٣ (١٩٩٣) بالامتناع عن توريد أية أسلحة أو ذخائر يمكن أن تؤدي إلى تصعيد النزاع أو مواصلة احتلال أراضي أذربيجان. ويطلب المجلس إلى حكومة أرمينيا أن تكفل عدم إمداد القوات المعنية بالوسائل التي تمكنها من إطالة أمد حملتها العسكرية أبعد من ذلك.

ويجدد المجلس أيضاً ما دعا إليه في القرارين ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) من توفير سبل القيام دون عائق بجهود الإغاثة الإنسانية الدولية المضطلع بها في المنطقة، وفي جميع الأماكن المتأثرة بالنزاع، من أجل التخفيف مما يتعرض له السكان المدنيون من معاناة متزايدة باستمرار. ويذكر المجلس الأطراف بأنها ملزمة بمبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي ولا بد لها من التقيد بها.

وسيقي المجلس المسألة قيد نظره النشط وسيكون مستعداً للنظر في اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان الاحترام والامتناع التامين لقراراته من جانب جميع الأطراف.

المقرر المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣

(الجلسة ٣٢٩٢): القرار ٨٧٤ (١٩٩٣)

في الجلسة ٣٢٩٢، المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، استأنف مجلس الأمن نظره في الحالة المتعلقة بناغورني كاراباخ. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (البرازيل) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٣٥}، وإلى عدة وثائق أخرى، من بينها رسائل مؤرخة ١ و ٦ و ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، على التوالي موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي إيطاليا وأرمينيا وأذربيجان^{٣٦}. ورسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر

^{٣٥} S/26582.

^{٣٦} رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل إيطاليا (S/26522)؛ ورسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣

آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^{٣٢}، طلب ممثل أرمينيا عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لتقييم "آخر دلائل العدوان الأذربيجاني على أرمينيا، ولإدانة أذربيجان بمواصلة سياستها القائمة على توسيع نطاق حربها ضد ناغورني كاراباخ، حتى حدود أرمينيا".

وفي الجلسة ٣٢٦٤، المعقودة في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن الرسالتين المذكورتين أعلاه في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال دعا المجلس ممثل أذربيجان، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ووجهت الرئيسة (الولايات المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى عدة وثائق أخرى^{٣٣}، وأعلنت أنها قد أذن لها، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، بأن تدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس^{٣٤}:

يعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد إزاء تدهور العلاقات بين جمهورية أرمينيا والجمهورية الأذربيجانية والتوترات القائمة بينهما. ويطلب المجلس إلى حكومة أرمينيا استخدام نفوذها من أجل تحقيق امتثال الأرمينيين في منطقة ناغورني كاراباخ بأذربيجان لقراره ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣).

ويعرب المجلس أيضاً عن بالغ قلقه إزاء التصعيد الأخير في القتال في منطقة فيضولي، ويدين الهجوم الذي شن على منطقة فيضولي من منطقة ناغورني كاراباخ بأذربيجان، مثلما أذان من قبل غزو مقاطعتي كيلبدجار وأقدام بأذربيجان والاستيلاء عليهما. ويطلب المجلس بوقف لجميع الاعتداءات وبوقف فوري للأعمال العدائية وعمليات القصف التي تعرض السلم والأمن في المنطقة للخطر، وبالانسحاب الفوري الكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من منطقة فيضولي، ومن مقاطعتي كيلبدجار وأقدام والمناطق الأخرى التي احتلت مؤخراً من أذربيجان. ويطلب المجلس إلى حكومة أرمينيا ممارسة ما تنفرد به من نفوذ تحقيقاً لهذه الغاية.

ويعيد المجلس تأكيد السيادة والسلامة الإقليمية للجمهورية الأذربيجانية ولجميع الدول الأخرى في المنطقة وحرمة حدودها، ويعرب عن بالغ قلقه إزاء ما كان لهذه الأعمال العدائية من أثر على الجهود التي تبذلها مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ويؤكد المجلس تأييده التام لعملية

^{٣٢} S/26322.

^{٣٣} رسائل مؤرخة ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أذربيجان (S/26305، S/26306، S/26307، S/26308، S/26315، و S/26316، و S/26320، و S/26323، و S/26324، و S/26325، ورسالة مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من ممثل أرمينيا (S/26312)؛ ورسالتان مؤرختان ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ موجهتان إلى رئيس المجلس من ممثل أرمينيا (S/26327 و S/26328).

^{٣٤} S/26326.

وبرسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣^{٣٨}، أحال ممثل أرمينيا رسالة موجهة من وزير خارجية أرمينيا ينهي فيها إلى علم رئيس مؤتمر مينسك المعني بناغورني كاراباخ قبول حكومة جمهورية أرمينيا "للجدول الزمني". وفي رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣^{٣٩}، قال ممثل أذربيجان إن "الجدول الزمني" يحتوي عدداً من الأحكام المخالفة لقراري مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و٨٥٣ (١٩٩٣) وللبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ١٨ آب/أغسطس وبالنظر إلى ذلك فإنه لا يمكن أن يوافق عليه.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٧٤ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ٨٢٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ و٨٥٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، وإذ يشير إلى البيان الذي تلاه رئيس مجلس الأمن بالنياية عن المجلس في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣،

وقد نظر في الرسالة المؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ الواردة من رئيس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، مؤتمر مينسك بشأن ناغورني كاراباخ، والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن،

وإذ يعرب عن بالغ القلق من أن يؤدي استمرار النزاع في منطقة ناغورني كاراباخ وما حولها بالجمهورية الأذربيجانية واستمرار التوترات بين جمهورية أرمينيا والجمهورية الأذربيجانية إلى تعريض سلم المنطقة وأمنها للخطر،

وإذ يحيط علماً بالاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت في موسكو في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وإذ يعرب عن الأمل في أن تسهم هذه الاجتماعات في تحسين الحالة وفي تسوية النزاع بالطرق السلمية،

وإذ يعيد تأكيد السيادة والسلامة الإقليمية لأذربيجان ولجميع الدول الأخرى في المنطقة،

وإذ يعيد أيضاً تأكيد حرمة الحدود الدولية وعدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق استخدام القوة،

وإذ يعرب مرة أخرى عن قلقه البالغ للمعاناة البشرية التي تسبب فيها النزاع وحالة الطوارئ الإنسانية الخطيرة في المنطقة، وإذ يعرب بوجه خاص عن بالغ قلقه إزاء تشريد أعداد كبيرة من المدنيين في أذربيجان،

١ - يطلب إلى الأطراف المعنية إضفاء الفعالية والدوام على وقف إطلاق النار الذي تم إقراره نتيجة للاتصالات المباشرة التي جرى

١٩٩٣^{٣٧}، أحال ممثل إيطاليا نص رسالة تحمل نفس التاريخ موجهة من رئيس مؤتمر مينسك المعني بناغورني كاراباخ والتابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومرفقاً بها الجدول الزمني المعدل للخطوات العاجلة لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و٨٥٣ (١٩٩٣).

وعملاً بالقرار ٨٥٣ (١٩٩٣)، قدم رئيس المؤتمر تقريراً عن الحالة الراهنة للجهود التي تبذلها مجموعة مينسك للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع في ناغورني كاراباخ. وقد أسفرت المشاورات التي أجريت فيما بين أعضاء مجموعة مينسك، والاتصالات المباشرة بين طرفي النزاع، عن جدول زمني معدل للخطوات العاجلة لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و٨٥٣ (١٩٩٣). ويجري إرسال الجدول الزمني إلى الطرفين، مشفوعاً بطلب الإفادة بقبولهما له في موعد غايته يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وذكر رئيس المؤتمر في رسالته أن من شأن قرار يتخذه مجلس الأمن أو بيان يصدره رئيس مجلس الأمن بشأن الصراع في ناغورني كاراباخ أن يمثل مصدراً للإرشاد والتشجيع في الاتجاه الصحيح، سواء بالنسبة لطرفي الصراع أو بالنسبة لمجموعة مينسك. واقترح بعض النقاط التي قد يكون من المفيد إدراجها في ذلك القرار أو البيان، وهي كما يلي: (أ) تأكيد قرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن الصراع؛ (ب) الدعوة إلى الانسحاب من الأراضي المحتلة مؤخراً، بما في ذلك الأراضي المحتلة حديثاً؛ (ج) الترحيب بالاتصالات المباشرة التي تهدف بصفة خاصة إلى إقرار وقف مستقر وفعال لإطلاق النار، ودعوة الأطراف إلى جعله وقفاً دائماً لإطلاق النار؛ (د) الإعراب عن تأييد "الجدول الزمني المعدل" المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ودعوة طرفي الصراع إلى قبوله؛ (هـ) التشديد على استصواب عقد مؤتمر مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في وقت مبكر، بغرض التوصل إلى تسوية شاملة للصراع، وفقاً للولاية الصادرة في ٢٤ آذار/مارس عن مجلس وزراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا؛ (و) الإعراب، من جانب الأمم المتحدة، عن الاستعداد لإيفاد ممثلها بصفة مراقب إلى مؤتمر مينسك إذا وجهت إليها الدعوة، ولتقديم كل المساعدات الممكنة للمفاوضات الموضوعية التي ستعقب افتتاح المؤتمر؛ (ز) الإعراب عن التأييد لبعثة الرصد التي يشكلها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وعن استعداد الأمم المتحدة للمشاركة فيها بأي طريقة ممكنة؛ (ح) الإعراب عن تصميم المجتمع الدولي على المساعدة في تخفيف المعاناة الإنسانية التي نجمت عن الصراع؛ وبصفة خاصة فيما يتعلق باللاجئين والمشردين، وعن انتهاكات حقوق الإنسان عموماً.

موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أرمينيا (S/26543)؛ ورسالتان مؤرختان ٨ و١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، على التوالي، موجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أذربيجان (S/26556 و S/26577).

^{٣٨} S/26543

^{٣٩} S/26556

^{٣٧} S/26522

١٢ - يطلب إلى الأمين العام، والرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ورئيس مؤتمر مينسك، مواصلة تقديم تقارير إلى المجلس بشأن التقدم المحرز في عملية مينسك وجميع جوانب الحالة في الميدان وعن التعاون الحالي والمقبل بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في هذا الصدد؛

١٣ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره النشط.

وتحدثت ممثلة الولايات المتحدة بعد التصويت فقالت إن المجتمع الدولي، بالقرار المعتمد توأ، يعرب عن تأييده القوي للجهود الحيوية المتواصلة لمجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي ترمي إلى المساعدة على حل الصراع في منطقة ناغورني كاراباخ. وانطلاقاً من روح هذا القرار والقرار السابق له، وضعت مجموعة مينسك خطة تتضمن الرصد الدولي لوقف إطلاق النار المرحلي والتفاوض فيما بين جميع الأطراف من خلال العقد المبكر لمؤتمر مينسك. وأعربت عن الأمل في أن ينتهز أطراف الصراع الفرصة التي توفرها خطة مجموعة مينسك. وقالت إن المجتمع الدولي وأطراف الصراع يجب أن يعملوا، من خلال عملية مينسك، على التخفيف من المعاناة الإنسانية وإيجاد حل سلمي^{٤٠}.

وذكر ممثل فرنسا أن القرار، في رأي حكومة بلده، سيسمح بتقديم حاسم صوب تسوية الصراع. ويلاحظ وفد بلده أيضاً أنه من خلال هذا القرار أكد المجلس مرة أخرى تأييده لعملية مينسك، وهي عملية تلتزم بها فرنسا بصفة خاصة. ويوجه القرار رسالة واضحة إلى الأطراف بمطالبتها بالموافقة على الجدول الزمني للتدابير العاجلة. ويأمل وفد بلده أنها ستفهم مغزاه وستبلغ رئيس مجموعة مينسك في القريب العاجل بقبولها لهذا الجدول الزمني. وتلك خطوة هامة صوب المفاوضات المقرر بدؤها تحت رعاية مؤتمر مينسك^{٤١}.

ووصف ممثل الاتحاد الروسي الجهود التي يبذلها بلده للمساعدة في إنهاء صراع ناغورني كاراباخ، وقال إنه على الرغم من بعض الأحداث المتفرقة، احترم وقف إطلاق النار منذ بدء أيلول/سبتمبر، وهذا أمر هام جداً. وطلبت أذربيجان وأرمينيا من الاتحاد الروسي المساعدة في صياغة الاتفاق الأساسي الذي تم التوصل إليه أثناء اجتماعات موسكو، يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر، بشأن تمديد وقف إطلاق النار لشهر آخر. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، تم تمديد وقف إطلاق النار هذا إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ويعلق الاتحاد الروسي أهمية كبرى على النداء الوارد في القرار المتخذ والذي يدعو إلى جعل وقف إطلاق النار الصامد حالياً وقفاً دائماً. فإذا تحققت هذه الأولوية، ستكون الخطوة التالية هي اتخاذ تدابير متبادلة وعاجلة من أجل التوصل إلى تسوية كاملة للصراع. ويشعر

الاضطلاع بها بمساعدة من حكومة الاتحاد الروسي دعماً لمجموعة مينسك المنبثقة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا؛

٢ - يعيد مرة أخرى تأكيد دعمه التام لعملية السلم التي يجري الاضطلاع بها في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وللجهود التي تبذلها دون كلل مجموعة مينسك؛

٣ - يرحب بـ "الجدول الزمني المعدل للخطوات العاجلة لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣)" الذي تم وضعه في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في اجتماع مجموعة مينسك والذي قدمه رئيس المجموعة إلى الأطراف المعنية بتأييد كامل من جانب تسعة بلدان أخرى بالمجموعة، ويوصي به للأطراف ويدعوها إلى قبوله؛

٤ - يعرب عن الاقتناع بأنه ينبغي العمل من خلال المفاوضات السلمية على تسوية جميع المسائل الأخرى المتعلقة الناشئة عن النزاع، التي لم يتم التطرق إليها بصفة مباشرة في "الجدول الزمني المعدل"، وذلك في سياق عملية مينسك،

٥ - يدعو إلى التنفيذ الفوري للخطوات المتبادلة والعاجلة المنصوص عليها في "الجدول الزمني المعدل" لمجموعة مينسك، بما في ذلك انسحاب القوات من الأراضي التي احتلت مؤخراً وإزالة جميع العقبان التي تعترض الاتصالات والنقل؛

٦ - يدعو أيضاً إلى القيام في وقت مبكر بعقد مؤتمر مينسك بغرض التوصل، عن طريق التفاوض إلى تسوية للنزاع على النحو المنصوص عليه في "الجدول الزمني المعدل"، تمشياً مع الولاية التي أذن بها مجلس وزراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يستجيب للدعوة بأن يوفد ممثلاً لحضور مؤتمر مينسك وأن يقدم كل مساعدة ممكنة من أجل المفاوضات الموضوعية التي ستعقب افتتاح المؤتمر؛

٨ - يؤيد بعثة الرصد التي أنشأها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا؛

٩ - يدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، ويجدد دعوته الواردة في القرارين ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) إلى تيسير وصول جهود الإغاثة الإنسانية الدولية دون عائق إلى جميع المناطق المتأثرة بالنزاع؛

١٠ - بحث جميع الدول في المنطقة على الامتناع عن أي أعمال عدائية وعن أي تدخل بجميع أشكاله مما قد يؤدي إلى توسيع نطاق النزاع وتقويض السلم والأمن في المنطقة؛

١١ - يطلب إلى الأمين العام والوكالات الدولية ذات الصلة تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة إلى السكان المدنيين المتضررين ومساعدة اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم في أمن وكرامة؛

^{٤٠} S/PV.3292، الصفحة ٣.

^{٤١} المرجع نفسه، الصفحة ٣.

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^{٤٨} من ممثل إيطاليا يحيل بها رسالة تحمل التاريخ نفسه موجهة من رئيس مؤتمر مينسك المعني بناغورني كاراباخ والتابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وكانت رسالة ذلك المؤتمر تتضمن إعلاناً وافقت عليه بلدان مجموعة مينسك المعنية بناغورني كاراباخ، يتعلق بأحدث التطورات الميدانية ومجموعة من المقترحات وضعتها نفس البلدان وقدمتها إلى طرفي النزاع. وقد أدانت مجموعة مينسك إدانة شديدة في إعلانها سلوك طرفي النزاع المتعلق بناغورني كاراباخ أثناء أحدث انتهاك من جانبها لوقف إطلاق النار والاستيلاء على أراضٍ إضافية بالقوة. ورأت المجموعة أن تلك التصرفات تشكل انتهاكات غير مقبولة لمبدأ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المتمثل في عدم استعمال القوة وتقويض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي للنزاع. وأصرت مجموعة مينسك على قبول جدولها الزمني المقترح الذي ينص على: وقف كامل ودائم لإطلاق النار؛ والانسحاب من الأراضي المحتلة؛ وإيفاد بعثة للمراقبة، تقضي إلى التبريد بعقد مؤتمر مينسك. ووصفت المجموعة قبول الجدول الزمني، الذي دعا إليه قرار مجلس الأمن ٨٧٤ (١٩٩٣)، بأنه أمر أساسي لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣).

وتحدث ممثل باكستان قبل التصويت فذكر أن وفد بلده ما زال يشعر بقلق بالغ بشأن الحالة في جمهورية أذربيجان، الناجمة عن العدوان على أراضي أذربيجانية. وقال إن من اللازم أن يحيط المجلس علماً على الفور بأحدث هجوم شنته القوات الأرمينية على مناطق جبريل ولفيولي وزنغلان وكوباتلي الأذربيجانية، واحتلالها لتلك المناطق؛ فلهجوم لا يشكل فحسب انتهاكاً لسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة ولسلامتها الإقليمية بل أسفر أيضاً عن مأساة إنسانية هائلة أجبرت أكثر من ٦٠.٠٠٠ من السكان المحليين على الفرار من ديارهم وعلى اللجوء إلى بلدان مجاورة. وتشكل الحالة تهديداً لسلم المنطقة وأمنها. وتثني باكستان على الجهود التي يبذلها رئيس مجموعة مينسك لإيجاد حل سلمي للنزاع، وتأمل أن يعزز اعتماد المجلس لمشروع القرار عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وأشار المتحدث إلى أن وفد بلده يؤيد مشروع القرار، ولكنه

الاتحاد الروسي أن التضافر البناء لجهود جميع الأطراف والمنظمات أمر ضروري، وفي المقام الأول جهود مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة مينسك التابعة له^{٤٩}.

المقرر المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (الجلسة ٣٣١٣): القرار ٨٨٤ (١٩٩٣)

برسالة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^{٤٣} أحال ممثل أذربيجان رسالة تحمل التاريخ نفسه موجهة من رئيس جمهورية أذربيجان يشير فيها إلى العدوان المستمر الذي تشنه جمهورية أرمينيا ويطلب ما يلي: عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن؛ وإدانة مجلس الأمن لعدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان؛ وفرض مجلس الأمن جزاءات عسكرية وسياسية واقتصادية على جمهورية أرمينيا وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وقدم ممثل تركيا طلباً مماثلاً وذلك برسالة مؤرخة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^{٤٤}، ذكر فيها أن العدوان الأرميني الأخير يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين ويجعل الوضع أقرب إلى الصراع الإقليمي. وبرزت رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^{٤٥}، قدم ممثل جمهورية إيران الإسلامية طلباً مماثلاً وطلب إلى مجلس الأمن اتخاذ التدابير الضرورية، بما فيها إيفاد قوات حفظ السلام إلى المنطقة، لترسيخ وقف إطلاق النار والسماح ببذل جهود ترمي إلى تحقيق حل عادل ومشرف للصراع. وقال إن الأمن الوطني لبلده مهدد.

وفي الجلسة ٣٣١٣، المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أدرج مجلس الأمن الرسائل المذكورة أعلاه في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا المجلس ممثلي أذربيجان وأرمينيا وإيران وتركيا، بناءً على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ووجه الرئيس (الرأس الأخضر) انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة^{٤٦}. ووجه انتباه أعضاء المجلس أيضاً إلى عدة وثائق أخرى^{٤٧}، من بينها

^{٤٢} المرجع نفسه، الصفحات ٣ إلى ٦.

^{٤٣} S/26647.

^{٤٤} S/26650.

^{٤٥} S/26662.

^{٤٦} S/26719.

^{٤٧} رسائل مؤرخة ١٥ و ١٨ و ١٩ و ٢١ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أذربيجان (S/6589، S/26595، S/26602، S/26615، S/26637، و S/26647، S/26657، S/26658، S/26682، و S/26693؛ ورسائل مؤرخة ٢١ و ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أرمينيا (S/26612، S/26643، و S/26645)؛ ورسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/

أكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل تركيا (S/26665)؛ ورسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام من ممثل أذربيجان (S/26674)؛ ورسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل إيطاليا، يحيل بها رسالة تحمل التاريخ نفسه من الرئيس الحالي لمؤتمر مينسك المعني بناغورني كاراباخ والتابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (S/26718)؛ ورسالة مؤرخة ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل بلجيكا (S/26728)؛ ورسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل إيطاليا (S/26732).

^{٤٨} S/26718.

٣ - يرحب بالاعلان المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الصادر عن الأعضاء التسعة في مجموعة مينسك المنبثقة عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ويشيد بالمقترحات الواردة في الإعلان فيما يتعلق بإصدار إعلانات انفرادية لوقف إطلاق النار؛

٤ - يطالب الأطراف المعنية بالوقف الفوري للأعمال القتالية المسلحة والأعمال العدائية، وبالانسحاب من جانب واحد للقوات المحتلة من منطقة زنگلان ومدينة غوراديز، وانسحاب القوات المحتلة من المناطق الأخرى التي جرى احتلالها مؤخراً في أذربيجان، وفقاً للجدول الزمني المعدل للخطوات العاجلة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و٨٥٣ (١٩٩٣) بالصيغة التي عدلتها مجموعة مينسك في اجتماعها المعقود في فيينا في الفترة من ٢ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛

٥ - بحث بقوة الأطراف المعنية على أن تستأنف فوراً القيام، على نحو فعال ودائم، بتنفيذ وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه نتيجة للاتصالات المباشرة المضطلع بها بمساعدة حكومة الاتحاد الروسي دعماً لمجموعة مينسك، وعلى مواصلة السعي نحو تسوية النزاع عن طريق التفاوض في إطار عملية مينسك و"الجدول الزمني المعدل" بالصيغة التي عدلتها مجموعة مينسك في اجتماعها المعقود في الفترة من ٢ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛

٦ - بحث مرة أخرى جميع الدول في المنطقة على الامتناع عن أية أعمال قتالية وعن أي تدخل بجميع أشكاله من شأنه أن يؤدي إلى توسيع نطاق النزاع وتقويض دعائم السلم والأمن في المنطقة؛

٧ - يطلب إلى الأمين العام والوكالات الدولية المعنية بتقديم مساعدات إنسانية عاجلة للسكان المدنيين المتضررين، بمن فيهم سكان منطقة زنگلان ومدينة غوراديز وعلى الحدود الجنوبية لأذربيجان، ومساعدة اللاجئين والمشردين على العودة إلى ديارهم في أمن وكرامة،

٨ - يكرر طلبه إلى الأمين العام، وإلى الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ورئيس مؤتمر مينسك، مواصلة تقديم تقارير إلى المجلس عن التقدم المحرز في عملية مينسك، وعن جميع جوانب الحالة في الميدان ولا سيما عن تنفيذ قراراته ذات الصلة، وعن التعاون الحالي والمقبل بين مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في هذا الصدد،

٩ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره النشط.

وتحدث ممثل الولايات المتحدة بعد التصويت فقال إن تأييد حكومة بلده للقرار المتخذ يستند إلى مبدأ بسيط، هو أنه حيشما يستمر انتهاك وقف إطلاق النار ويتصاعد العنف الناجم عن ذلك بما يتجاوز بكثير أي ضرورة عسكرية يمكن تصورها، يعاني المدنيون الأبرياء من كلا جانبي النزاع أكثر فأكثر. والقرار محق في إلقائه اللوم عن الحالة المروعة على كلا

قال إنه كان يفضل أن يتضمن المشروع تعبيراً عن نية المجلس أن يتخذ مزيداً من الخطوات الملائمة إذا استمر تحدي قرارات المجلس^{٤٩}.

وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالاجماع بوصفه القرار ٨٨٤ (١٩٩٣)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد قراره ٨٢٢ (١٩٩٣) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣، و٨٥٣ (١٩٩٣) المؤرخ ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، و٨٧٤ (١٩٩٣) المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣،

وإذ يعيد تأكيد تأييده التام لعملية السلم التي يجري الاضطلاع بها في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وللجهود التي لا تعرف الكلل التي تبذلها مجموعة مينسك المنبثقة عن المؤتمر،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، مؤتمر مينسك بشأن ناغورني كاراباخ، وبمرفقاتها،

وإذ يعرب عن قلقه الشديد إزاء ما يحمله استمرار النزاع في منطقة ناغورني كاراباخ وما حولها في الجمهورية الأذربيجانية، والتوتر بين جمهورية أرمينيا والجمهورية الأذربيجانية من تهديد للسلم والأمن في المنطقة،

وإذ يلاحظ بجزع تصاعد الأعمال القتالية المسلحة نتيجة لانتهاكات وقف إطلاق النار والإفراط في استعمال القوة رداً على تلك الانتهاكات، ولا سيما احتلال منطقة زنگلان ومدينة غوراديز في أذربيجان،

وإذ يعيد تأكيد سيادة وسلامة أراضي أذربيجان وجميع الدول الأخرى في المنطقة،

وإذ يعيد أيضاً تأكيد حرمة الحدود الدولية وعدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق استخدام القوة،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تشريد أعداد كبيرة من المدنيين، وأحوال الطوارئ الإنسانية التي حدثت مؤخراً في منطقة زنگلان ومدينة غوراديز وعلى منطقة الحدود الجنوبية لأذربيجان،

١ - يدين الانتهاكات الأخيرة لوقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه بين الطرفين، والتي نجم عنها استئناف القتال، ويدين بصفة خاصة احتلال منطقة زنگلان ومدينة غوراديز، والهجمات التي شنت على المدنيين، وعمليات قصف أراضي الجمهورية الأذربيجانية؛

٢ - يطلب إلى حكومة أرمينيا أن تستخدم نفوذها لتحقيق امتثال الأرمينيين في منطقة ناغورني كاراباخ في أذربيجان للقرارات ٨٢٢ (١٩٩٣) و٨٥٣ (١٩٩٣) و٨٧٤ (١٩٩٣)، ولضمان عدم تزويد القوات المشتركة في القتال بالوسائل التي تمكنها من مواصلة توسيع نطاق حملتها العسكرية؛

تأكيد القرار لسيادة جمهورية أذربيجان وجميع دول المنطقة ولسلامتها الإقليمية، وكذلك أهمية إعادة تأكيد القرار لعدم جواز استعمال القوة من أجل حيازة الأراضي. وسلط الضوء أيضاً على الموقف المبين في إعلان مجموعة مينسك الصادر بتاريخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر وهو أن احتلال الأراضي لا يمكن استخدامه كمحاولة للحصول على اعتراف دولي أو لفرض تغيير في الوضع القانوني^{٥٣}.

وذكر ممثل المملكة المتحدة أن انتهاكات سيادة جمهورية أذربيجان، وسيادة جميع الدول الأخرى في المنطقة، ولسلامتها الإقليمية يجب أن تتوقف، مثلما أوضح القرار المتخذ ومثلما أوضحت القرارات السابقة. وتتطلع المملكة المتحدة إلى جميع الأطراف لاتباع نهج إيجابي إزاء مفاوضات مجموعة مينسك، وبخاصة قبول مجموعة العناصر الجديدة التي طرحتها المجموعة وذلك في موعد أقصاه ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر^{٥٤}.

وقال ممثل البرازيل إن البرازيل ما زالت تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية المزرعة السائدة في المنطقة. وكما هو الحال فيما يتعلق بالنزاعات الأخرى في العالم، من الضروري إيلاء اهتمام كامل لمعالجة احتياجات السكان المدنيين العاجلة، على نحو مستقل عن الاعتبارات السياسية أو العسكرية. وتظل الأطراف جميعها، وتظل الجهات المعنية الأخرى، ملزمة بالامتثال لقواعد القانون الإنساني الدولي وبكفالة وصول جهود الإغاثة الإنسانية في المنطقة كلها دون عائق. وذكر المتحدث أن مجلس الأمن وافق منذ البداية على الاعتراف بالدور الرئاسي الذي يجب أن يقوم به مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لإيجاد حل عن طريق التفاوض للنزاع المتعلق بناغورني كاراباخ. ويؤكد القرار المتخذ تواتراً أن الجهود الجاري الاضطلاع بها على المستوى الإقليمي في سياق عملية مينسك ما زالت تحظى بتأييد المجلس. إذ تكمن في ذلك الإطار أفضل فرصة لتحقيق حل دائم للمشاكل التي نشأت بشأن النزاع. وردد المتكلم رغبة متكلمين آخرين في أن يقبل الطرفان ويتبع الجدول الزمني الذي وضعته مجموعة مينسك بخصوص الخطوات العاجلة التي يجب اتخاذها لتنفيذ عملية السلم. وقال إن من المهم أيضاً بالنسبة لمجلس الأمن، مع استمرار تقدم دعمه للجهود الدبلوماسية التي يبذلها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، أن يبقى المسألة قيد نظره وأن يرصد الحالة عن كثب^{٥٥}.

وأكد ممثل إسبانيا مجدداً على الأهمية التي ينبغي إيلاؤها للسلامة الإقليمية لجمهورية أذربيجان ولسيادتها، بدون تجاهل حقوق أرمن ناغورني كاراباخ، وذلك وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. وقال إن من دواعي القلق بوجه خاص الحالة الإنسانية، لا سيما تزايد عدد اللاجئيين والمشردين، وهو ما يسبب امتداد المشكلة

الطرفين - أي على الطرف الذي بدأ الجولة الحالية من انتهاكات وقف إطلاق النار والطرف الذي استجاب لتلك الانتهاكات استجابة غير متناسبة على الإطلاق. وذكر المتحدث أن هناك مخرجاً. وهذا المخرج تتيحه عملية مينسك والجهود التي تبذلها دون كلل مجموعة مينسك، التي وضعت إطاراً يمكن به تثبيت وقف إطلاق النار وإجراء مفاوضات^{٥٦}.

وذكر ممثل فرنسا أن حيازة الأراضي بالقوة أمر غير مقبول وأن القيام بذلك لأغراض التفاوض لا يمكن الرضوخ له. وتطالب فرنسا بالموقف الفوري للاشتباكات المسلحة، وبانسحاب القوات المحتلة انسحاباً أحادياً من منطقة زنگلان، وبالانسحاب من المناطق الأخرى التي احتلت مؤخراً في جمهورية أذربيجان، وذلك وفقاً للجدول الزمني المعدل الذي وضعته مجموعة مينسك. والمجلس موافقته على إعلان مجموعة مينسك، المعتمد في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، في فيينا، إنما يعبر مرة أخرى عن تأييده الكامل للجهود المستمرة التي يبذلها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ويكلف الطرفين بمواصلة مناقشتهما بهدف عقد مؤتمر مينسك في أقرب وقت ممكن. وأكد المتحدث على قلق حكومة بلده بشأن تأثيرات استمرار النزاع على الحالة الإنسانية. ويرحب وفد بلده بالنداء الذي كان المجلس يصدره في ذلك اليوم من أجل زيادة المساعدة الإنسانية لسكان المنطقة المدنيين وأشار إلى إصرار المجلس على كفالة منح تلك المساعدة حرية الوصول^{٥٧}.

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن بلده يشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد النزاع المتعلق بناغورني كاراباخ، الناجم عن الانتهاكات المحلية لوقف إطلاق النار وعن عمليات الثأر المفرطة مع ما يترتب عليها من نتائج كارثية بالنسبة لعشرات الألوف من اللاجئيين الأذربيجانيين. ويتخذ الاتحاد الروسي رأياً إيجابياً بشأن قرارات اجتماع مجموعة مينسك الذي اختتم مؤخراً في فيينا، والذي شارك فيه مشاركة نشطة، ويعتقد أن الطرفين سيتقيدان بتلك القرارات. ويأمل أيضاً أن يكون القرار المتخذ بمثابة إشارة هامة إلى أن المجتمع الدولي لن يسمح بعد الآن باستمرار إراقة الدماء، ولا بتصاعد الحالة الذي تزداد خطورته يوماً بعد يوم. ويعلق الاتحاد الروسي أهمية كبيرة على المطالبة في القرار باستئناف وقف إطلاق النار على الفور، وجعله دائماً^{٥٨}.

وقال ممثل هنغاريا إن المجلس كان لديه كل ما يبرر تناوله لمسألة النزاع المستمر في ناغورني كاراباخ والتوتر بين أرمينيا وأذربيجان وذلك لأن الأزمة من المرجح أن تعرّض للخطر السلم والأمن في المنطقة كلها. وترحب هنغاريا بالإعلان الصادر عن مجموعة مينسك وتؤيد عملية السلم التي تقوم بها المجموعة تأييداً كاملاً. وشدد المتحدث على أهمية إعادة

^{٥٣} المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

^{٥٤} المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

^{٥٥} المرجع نفسه، الصفحتان ١١ إلى ١٣.

^{٥٦} المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

^{٥٧} المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

^{٥٨} المرجع نفسه، الصفحتان ٧ إلى ٩.

طرفا النزاع على نفسيهما، منذ ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، التزامات متبادلة بتعزيز وقف إطلاق النار من خلال الاتصالات المباشرة وغيرها من تدابير بناء الثقة. وذكر الرئيسان المشاركان أنهما يتوقعان أن توضع في المستقبل القريب الصيغة النهائية لاتفاق لإنشاء وجود في المنطقة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على هيئة ممثل شخصي للرئيس الحالي للمنظمة، إلى جانب ممثلين ميدانيين. ولا يزال من رأي الطرفين أن الأمر يقتضي وجود عملية لحفظ السلام لضمان الاتفاق السياسي في نهاية المطاف على وقف الأعمال القتالية. وقد أنشئ فريق تخطيط رفيع المستوى وهو يعكف الآن على وضع توصيات للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن التخطيط والأعمال التحضيرية لإنشاء قوة لحفظ السلام تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وينوي الرئيسان المشاركان أن يقوما في المستقبل القريب بزيارة للمنطقة للتشاور مع الطرفين، وسوف يقدمان تقريراً إلى المجلس عن ذلك.

أما الرسالة المؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ فكانت تحيل رسالة تحمل التاريخ نفسه موجهة من الرئيسين المشاركين لمؤتمر مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي تلك الرسالة قدم الرئيسان المشاركان، عملاً بأحكام القرار ٨٨٤ (١٩٩٣)، معلومات إضافية عن الجهود المبذولة في إطار عملية مينسك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل التسوية السلمية لنزاع ناغورني كاراباخ. وذكر أن الطرفين ما زالا يحترمان بوجه عام وقف إطلاق النار، وإن كانت قد وقعت مؤخراً عدة حوادث على الحدود بين أرمينيا وأذربيجان وعلى طول خط التماس. ويعد الامتثال المستمر لوقف إطلاق النار والتأكيد المتواصل على عزم الطرفين على الامتثال له من الأمور المشجعة. ومع ذلك فإن الوضع الراهن "أي لا حرب ولا سلام" ينطوي على خطر تجميد الوضع غير المرضي بل وحتى الخطير. وقد يؤدي استمرار عدم إحراز تقدم في العملية السياسية إلى النيل بالفعل من وقف إطلاق النار القائم.

وأشار الرئيسان المشاركان إلى أن كثرة من الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا كانت قد أعربت من قبل عن استعدادها، من حيث المبدأ، للإسهام في قوة لحفظ السلام متعددة الجنسيات تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وحذرا من خطر أن تتأثر سلباً رغبة دول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المشاركة في قوة لحفظ السلام من جراء عدم إحراز تقدم ملموس في عملية التفاوض. وقال إن من الأهمية بمكان بالنسبة لعملية السلام أن يتم إنجاز أعمال التخطيط والتحضير وأن تضى المصادقية على عملية حفظ السلام، وذلك لطمأنة الطرفين والدول المشاركة إلى وجود فعال ومضمون للاتفاق. وقال الرئيسان المشاركان إنه ستكون هناك حاجة إلى دعم سياسي مستمر من مجلس الأمن من أجل وزع محتمل لقوة لحفظ السلام التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكذا إلى تقديم الأمم المتحدة لمشورة ودراية فنية مستمرة إذا قدر لهذه العملية أن تنفذ.

فيما يتجاوز حدود جمهورية أذربيجان. وعلاوة على تحقيق وقف فوري لإطلاق النار، من اللازم أن يعطي المجتمع الدولي أولوية لمشاكل توفير اللجوء والحماية لعشرات الآلاف من اللاجئين الذين يلوذون بالفرار من مناطق النزاع، وكفالة حرية تنقل المساعدة الإنسانية وتسليمها. وقال المتكلم إن النزاع يهدد بالامتداد إلى خارج أراضي جمهورية أذربيجان، مما يعرض السلم والأمن في المنطقة للخطر، وهو أمر يبرر، بل ويقتضي، مضاعفة الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لجهودهما الرامية إلى وقف النزاع وإنجائه. وفي الختام، حذر ممثل إسبانيا من أن مجلس الأمن سيتعين عليه، إذا لم يستجب الطرفان بطريقة إيجابية لمبادرات مجموعة مينسك، بحيث تبدأ بذلك عملية سلم حقيقية، أن يعيد النظر في البند بهدف اتخاذ ما قد يرتأى أنه مناسب من تدابير على ضوء المعلومات والتوصيات الواردة من الأمين العام، والرئيس الحالي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ورئيس عملية مينسك.^{٥٦}

المقرر المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (الجلسة ٣٥٢٥): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٥٢٥، المعقودة في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، استأنف مجلس الأمن نظره في البند المتعلق بناغورني كاراباخ. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس ممثل أذربيجان، بناءً على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس (الجمهورية التشيكية) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالتين مؤرختين ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥ و ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، على التوالي، موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الاتحاد الروسي والسويد.^{٥٧}

وكانت الرسالة المؤرخة ٣٠ آذار/مارس تحيل رسالة مؤرخة ٢١ آذار/مارس موجهة من الرئيسين المشاركين لمؤتمر مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد قدم الرئيسان المشاركان، في رسالتهما، عملاً بأحكام القرار ٨٨٤ (١٩٩٣)، تقريراً عن الجهود المبذولة في إطار عملية مينسك لتسوية نزاع ناغورني كاراباخ بالوسائل السلمية، ولا سيما عقب القرار الذي اتخذته قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، في بودابست، بشأن تكثيف إجراءات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بنزاع ناغورني كاراباخ. ووفقاً لذلك القرار أنشئت رئاسة مشتركة بين السويد والاتحاد الروسي لعملية مينسك المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وذكر الرئيسان المشاركان أن وقف إطلاق النار، الساري منذ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤، لا يزال الطرفان يحترمانه بوجه عام. والطرفان ملتزمان باحترامه حتى يتم التوصل إلى اتفاق سياسي على وقف النزاع المسلح. وبفضل جهود الرئاسة المشتركة قطع

^{٥٦} المرجع نفسه، الصفحات ١٣ إلى ١٥.

^{٥٧} S/1995/249 و S/1995/32.

اتفاق سياسي بشأن وقف النزاع المسلح استناداً إلى المبادئ ذات الصلة لميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهو بحث بقوة تلك الأطراف على إجراء المفاوضات بروح بناءة دون فرض شروط مسبقة أو عوائق إجرائية، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات يمكن أن تقوض عملية السلم. كما أنه يشدد على أن إنجاز هذا الاتفاق هو شرط مسبق لنشر أي قوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ويرحب المجلس بقرار مؤتمر قمة بودابست المنبثق عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، الصادر في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بشأن تكثيف الإجراءات التي يقوم بها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالنزاع في ناغورني كاراباخ. ويؤكد المجلس استعداده لتقديم الدعم السياسي المستمر من خلال جملة أمور تشمل إيجاد حل مناسب بشأن احتمال نشر قوة متعددة الجنسيات لحفظ السلام تابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بعد التوصل إلى اتفاق بين الأطراف لوقف النزاع المسلح. والأمم المتحدة على استعداد أيضاً لتقديم المشورة التقنية والخبرة الفنية.

ويؤكد المجلس كذلك على الحاجة الماسة إلى قيام الأطراف بتنفيذ تدابير بناء الثقة، على النحو الذي اتفق عليه داخل فريق مينسك في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ولا سيما في الميدان الإنساني، بما في ذلك إطلاق سراح جميع أسرى الحرب والمحتجزين المدنيين في تاريخ لا يتجاوز الذكرى السنوية الأولى لوقف إطلاق النار، وهو يطلب إلى الأطراف أن تدرأ المعاناة عن السكان المدنيين المتأثرين بالنزاع المسلح.

ويكرر المجلس طلبه أن يواصل الأمين العام، والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والرئيسان المشاركان لمؤتمر مينسك، تقديم تقارير إلى المجلس عن التقدم المحرز في عملية مينسك وعن الحالة السائدة على الساحة، ولا سيما عن تنفيذ قراراته ذات الصلة وعن التعاون القائم حالياً والذي سيقوم مستقبلاً في هذا الصدد بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة.

وسيبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

ثم أعلن الرئيس أنه قد أذن له، في أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، بأن يدلي بالبيان التالي نيابة عن المجلس^{٥٨} :

نظر مجلس الأمن في تقريره الرئيسيين المشاركين لمؤتمر مينسك المنبثق عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن ناغورني كاراباخ المقدمين بموجب الفقرة ٨ من قراره ٨٨٤ (١٩٩٣). ويعرب المجلس عن ارتياحه لكون وقف إطلاق النار في المنطقة، الذي اتفق عليه في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٤ بفضل الوساطة التي قام بها الاتحاد الروسي بالتعاون مع فريق مينسك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا يزال سارياً منذ سنة تقريباً.

وفي الوقت نفسه، يكرر المجلس تأكيد ما سبق أن أعرب عنه من القلق إزاء النزاع الدائر في منطقة ناغورني كاراباخ وحولها، في جمهورية أذربيجان، وإزاء التوترات الحاصلة بين جمهورية أرمينيا وجمهورية أذربيجان. وهو يعرب، خصوصاً، عن قلقه إزاء الحوادث العنيفة التي وقعت مؤخراً، ويشدد على أهمية استخدام آلية الاتصالات المباشرة لتسوية الحوادث على نحو ما اتفق عليه في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥. كما أنه يبحث الأطراف بقوة على اتخاذ كل ما يلزم من تدابير لتلافي مثل هذه الحوادث في المستقبل.

ويؤكد المجلس مجدداً جميع قراراته المتعلقة، في جملة أمور، بمبدأي السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول في المنطقة. كما أنه يؤكد من جديد حرمة الحدود الدولية وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة.

ويكرر المجلس الإعراب عن تأييده التام للجهود التي يبذلها الرئيسان المشاركان لمؤتمر مينسك للمساعدة في إجراء مفاوضات عاجلة للتوصل إلى اتفاق سياسي بشأن وقف النزاع المسلح يفضي تنفيذه إلى تجنب جميع الأطراف العواقب الخطيرة للنزاع، ويضمن، في جملة أمور، انسحاب القوات وإتاحة الفرصة لعقد مؤتمر مينسك.

ويشدد المجلس على أن أطراف النزاع تتحمل بنفسها المسؤولية الرئيسية عن التوصل إلى تسوية سلمية. وهو يؤكد الأهمية الملحة لإبرام